

# «الوطن» تنشر تقرير يتهم شركة إسمنت عدرا بالفساد في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

# جهاز الرقابة المالية يشير إلى مخالفات وهدر أموال بالمليارات

# أعمال وهمية وشراء مواد من دون الحاجة إليها وفروق أسعار تصرف من دون وجه حق وبيع مازوت الشركة للمتعهدين

محمود الصالح | وكشف التقرير التفصيلي الأول رقم ٢٠٨/٨٩ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٢ حول أعمال شركة عدرا لصناعة الإسمنت ومواد البناء لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ أن آخر ميزانية مقبولة بشكل نهائي للشركة هي ميزانية ١٩٩٧.

ويبين التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن هناك العديد من المخالفات يحتل ارتكابها من الإدارة السابقة في مدين العامين منها أن الشركة تقوم بتسجيل مبلغ الإنفاق الفعلي على الموازنة الاستثمارية بمجرد التوقيع على المشروع سواء تم التنفيذ من قبل المتعهد أم لم يتم التنفيذ وإسواء من توريد المواد أم لا، وأوضح أن هناك جزءاً كبيراً من المشاريع ورد أنها منتهية في عام ٢٠١٩ لكن التقرير يرى أنها لم تنته، وعلى سبيل المثال شراء ضاغط هواء مركزي تم وضع نسبة التنفيذ ١٠٠ بالمئة بقيمة ٣٣٢٨١ يورو ولم يتم تنفيذ هذا العقد نفس التقرير التفصيلي، وكذلك مشروع تقديم ناقل لدلو لم يتم توريد المواد الصحيحة لهؤلاء العمال، وكذلك الحال بالنسبة لحضار العمل مما يؤدي إلى الشك في صحة محاضر العمل المنفذة بأوامر الصرف وفق ما جاء في التقرير التفصيلي.

وحمل التقرير لجان الشراء المباشر مسؤولية من وقع الاتفاق على الموازنة التجارية من واقع إجراءات أقران من اعتمادات الموازنة التجارية، مؤكداً أن عقد النفقة لكل منهما يحتاج إلى موافقات تختلف عن الاستثمارية والجارية، حسب وجهة نظر التقرير.

وفي عام ٢٠١٦ تم إبرام عقدين مع شركة الإنشاءات المعدنية من أجل تقديم قبابين لزوم الشركة وتم صرف قيمتها من اعتمادات الموازنة التجارية لتلك العام، وكذلك الحال تم الإنفاق على الموازنة التجارية من واقع إخراجات المخازن الأمر الذي أتاح للشركة صرف قيمة العديد من المواد من دون وجود حاجة فعلية لها وتركت هذه المواد المتركة في مستودعات الشركة مما أدى إلى تضخم قيمة هذه المستودعات، وكذلك الحال قامت الشركة بصرف مبالغ من دون وجود اعتماد مالي لها مخالفة المرسوم ٤٨٩ لعام ٢٠٠٧ ومن وجهة نظر التقرير خاصة بالعلاقات العامة التي صرف عليها أكثر من مليون ليرة والاعتماد المخصص نصف مليون فقط والدعاية صرف عليها مليون وسبعمئة ألف والاعتماد المخصص ثمانمئة ألف ليرة.

### ساعات عمل ربها وهمية؟

وأشار التقرير إلى أن أغلبية أجور الساعات لزوم أعمال الشركة بأسلوب الشراء المباشر لفترة طويلة مدفوعة لصحة الصرف نتيجة عدم وضوح ماهية الأعمال المنفذة بالإضافة إلى وجود ازواجية في تنفيذ هذه الأعمال، حيث يتم تنفيذ العمل نفسه بأسلوب الشراء المباشر عن طريق التعاقد في آن واحد، وعلى سبيل المثال: تقاضي المتعهد مبلغ ٤٦٠٨٠٠ ليرة لقاء تغذية مادة الكلس، علماً أن تغذية مادة الكلس من واجبات متعهد مقلع الكلس، وكذلك مبلغ ٥١٩٥٦ لقاء أجور ساعات قيام شيرين بتنفيذ الغضار، علماً أن تغذية الغضار هي من واجبات متعهد مقلع الغضار.

### عقود ولكن ١٩٠٠

ولفت التقرير إلى أن الشركة خالفت القانون ٥١ لعام ٢٠٠٤ ولاسيما المادة ٣٩ والتي تنص على شروط التعاقد بالتراضي، حيث قامت شركة إسمنت عدرا بالتعاقد بالتراضي مع شركة الإنشاءات المعدنية من دون أن يتم الإعلان عن مناقصة.

وأكد التقرير التفصيلي أن أغلبية العقود



## مدير عام الشركة السابق: لا أعرف ولا أتدخل بالتفاصيل والرقابة المالية لم تسألني عن شيء.. و المدير المالي: كل شيء تم للضرورة القصوى

التي أبرمت مع شركة الإنشاءات المعدنية تم تنفيذها فعلياً على أرض الواقع من قبل القطاع الخاص، وذلك من خلال لجوء الإنشاءات المعدنية إلى التعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ التزامات بمبالغ تجاوزت المليارات، ويتضح أن قيمة العقود المرتفعة بين شركة عدرا والشركة المعدنية مرتفعة كثيراً عن العقود ذاتها التي أبرمتها المعدنية مع القطاع الخاص، وفي ذلك مخالفة صريحة لتعمير رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٦٣٥ تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣ الذي أكد عدم جواز تبرير ارتفاع أسعار المواد بزيادة أسعارها من الجهات العامة.

وأشار التقرير إلى لجوء الشركة إلى تنظيم عقود لتعهد المقالع على الرغم من أن الأعمال المطلوبة في متن العقود هي من مهام عمل إعادة التأهيل، إضافة إلى عدم إمكانية تحديد المسؤوليات في حال حدوث عطل أو توقف للفرق وإضاعة الفرصة في الحصول على أفضل الأسعار لمصلحة الشركة، وصرف قيمة أعمال مرتين الأولى: وفق العقد والثانية بشكل مباشر ومنها إصلاح تموضع الفاللة والتساؤلات عن حقيقة الأعمال التي كان يقوم بها المتعهد؛ وما الخسارة المتوفرة لدى عماله؛ وترك التقرير الكثير من إشارات الاستفهام من دون إجابة حول موضوع تنفيذ ساعات العمل بين العقد والشراء المباشر.

ومن دراسة العقد ٢٥ لعام ٢٠١٩ تعهد مقلع الكلس من قبل القطاع الخاص بقيمة ١٨٨٣٧٥٠٠ ليرة تبين وفق التقرير أنه تم إبرام هذا العقد بشكل مخالف لدقت شروط

التي يهدف إلى استبدال المقاطع المشوهة لجسم الفرن الأول بقيمة ٣٨٢٣٠٥٠٠ ليرة، المتعهد من شركة الإنشاءات المعدنية، والذي تم فيه أنه لم يتم إعداد دفتر شروط فنية دقيقة يوضح التزامات الطرفين ما أدى إلى حدوث تدخل بين ما تم تنفيذه من خلال العقد وبين ما يتم تنفيذه بأسلوب الشراء المباشر لمصلحة إعادة تأهيل الفرن، والسؤال هل هذا مخالفة صريحة مع اعتمادات مجلس الوزراء رقم ١٥/٦٣٥ تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣ الذي أكد عدم جواز تبرير ارتفاع أسعار المواد بزيادة أسعارها من الجهات العامة.

وأشار التقرير إلى لجوء الشركة إلى تنظيم عقود لتعهد المقالع على الرغم من أن الأعمال المطلوبة في متن العقود هي من مهام عمل إعادة التأهيل، إضافة إلى عدم إمكانية تحديد المسؤوليات في حال حدوث عطل أو توقف للفرق وإضاعة الفرصة في الحصول على أفضل الأسعار لمصلحة الشركة، وصرف قيمة أعمال مرتين الأولى: وفق العقد والثانية بشكل مباشر ومنها إصلاح تموضع الفاللة والتساؤلات عن حقيقة الأعمال التي كان يقوم بها المتعهد؛ وما الخسارة المتوفرة لدى عماله؛ وترك التقرير الكثير من إشارات الاستفهام من دون إجابة حول موضوع تنفيذ ساعات العمل بين العقد والشراء المباشر.

ومن دراسة العقد ٢٥ لعام ٢٠١٩ تعهد مقلع الكلس من قبل القطاع الخاص بقيمة ١٨٨٣٧٥٠٠ ليرة تبين وفق التقرير أنه تم إبرام هذا العقد بشكل مخالف لدقت شروط

مع المتعهد نفسه بقيمة ٢٢٥ ليرة لساعة الواحدة، وأدى تقصيل الإعلان عدة مرات إلى هدر المال العام نتيجة اللجوء إلى أسلوب الشراء المباشر من أجل تأمين ساعات العمل بسعر أعلى من سعر العقد.

وأوضح التقرير أن العقد ٣٥ لعام ٢٠١٩ تناول تقديم ١٥ ألف ساعة عمل شهرياً كانت عمليات تبرير التأخير تتم من شخص لثوم أعمال الصناعة الميكانيكية والكهربائية بسعر ٢٣٥٠ ليرة للساعة الواحدة، علماً أن المتعهد كان يقوم بالصيانة خلال العام ذاته غير مفقولة.

وحول العقد ٥٨ لعام ٢٠١٩ بشأن تقديم عمال القلياب بتحميل الإكسباس وتقييم المكينات في قسم التعبئة لكمية ٦٠٠ ألف طن بقيمة ٤٩٨٠٠ ألف ليرة، تبين أن هذا العقد مخالف لتعمير رئاسة مجلس الوزراء، ولم تتم المحافظة على حقوق الشركة لجهة ترك مدة التنفيذ مفتوحة من دون مدة زمنية، وفي الوقت ذاته استمرت الشركة ورغم وجود العقد في تأمين العمال بشكل مباشر عن طريق الشراء المباشر وبأسعار تفوق المتعاقد عليها.

وعن العقد ٢٢ لعام ٢٠١٩ المتضمن نقل ٤٠٠ ألف طن من الغضار من المصاطب إلى قمع خسارة كبيرة للمال العام من دون وجود أي تبرير لها، حيث بلغ الهدر في استخدام ساعات الماكزرة التبريرية للعدد ١٧٨٣١٨٧ كعب و٢٠٠ مليون ليرة سورية بينما قدر الهدر في القيول المستخدم بحدود ١٢٨٩٢ طناً بقيمة ٢٠١٩ مليون ليرة سورية وفي مادة الإسمنت أن العقد يحتاجه خطة ٢٠١٩.

ومن خلال كتاب رئيس قسم الكسارات أن

هذا المتعهد لا ينفذ التزاماته وخصوصاً الدوام يوم الجمعة حيث تتم تغذية الكسارة بواسطة الآليات الشركة، ووجود نقص كبير في الكميات التي وردت عن الغضار والكلينك المستخدم في الأعمال.

**آليات غير منضبطة**

وضبط التقرير أن أغلب الآليات باستثناء آليات الحركة غير مسجلة لدى مديرية النقل وغير مؤمن عليها، وكذلك وجود سيارات مفترزة من دون وجه حق منذ ٢٠١٧ ولادة عام ولكن لم يجدد الفرض حتى اليوم، وكذلك عدم وجود محاضر تنسيق بالقطع التبديلية للآليات خلال عمليات الإصلاح، وعدم تحديد المسافات الشهرية حتى الآن لآليات الشركة، كما رصدت البعثة التفصيلية وجود آلات تم ترقيت قديماً ولكنها مازالت تعمل الآن ضمن الشريحة، كذلك الحال لا يوجد بطاقات عمل للآليات الثقيلة، وتم مسك بطاقات اعتباراً من شهر أيار ٢٠٢٠.

**مستودعات مفتوحة**

ومن خلال تدقيق البعثة التفصيلية في مستودعات الشركة تبين وفق التقرير شراء مواد من دون وجود حاجة فعلية لها وترتكها في المستودعات، وهي زيادة عن الحد المخزنية المسموح بها، وقسم من هذه المواد من خارج القطر، وانتهت فترة الصالحان لها من دون استخدامها، ومنها قارزة ملطحة الإسمنت بقيمة أكثر من ٣٧٨ مليون ليرة وقطع لمطاحن الإسمنت ولايباط.

وكشفت التقرير التفصيلية عدم وجود تطابق بين رصيد بطاقة المواد المسوكة من أمين المستودع ورصيد بطاقة مراقبة الخزائن المسوكة لدى دائرة التكاليف، وعدم وجود أساس واضح تعتمد عليه عملية إدخال المواد الأولية إلى المستودعات بسبب اختلاف الأساليب المتبعة في التخزين منها في العراء وكذلك في البهترات، الأمر الذي نجم عنه فروقات كبيرة بين الأرصدة الفعلية والأرصدة الدفترية لحزن المواد.

**هدر في الإنتاج**

ومن خلال دراسة البعثة التفصيلية لتكاليف الإنتاج لعام ٢٠١٩ وفق التقرير تبين وجود هدر كبير في مستلزمات الإنتاج أدى إلى خسارة كبيرة للمال العام من دون وجود أي تبرير لها، حيث بلغ الهدر في استخدام ساعات الماكزرة ١٧٨٣١٨٧ كعب و٢٠٠ مليون ليرة سورية بينما قدر الهدر في القيول المستخدم بحدود ١٢٨٩٢ طناً بقيمة ٢٠١٩ مليون ليرة سورية وفي مادة الإسمنت أن العقد يحتاجه خطة ٢٠١٩.

ومن خلال كتاب رئيس قسم الكسارات أن

وباعت أكثر من ٣٠٠ ألف طن إسمنت معباً بخسارة تجاوزت ١,٧ مليار ليرة سورية وتجاوزت خسائر بيع الإسمنت خلال عام ٢٠١٩ قيمة ٤٩٩٢٧ ليرة سورية.

واتضح أن هناك عدم دقة في البيانات الواردة في القوائم المالية لجهة عدم تطابق قيمة المواد الواردة في قائمة المستلزمات!

المدير العام السابق المعني بالتقرير التفصيلي شعاع الأمير أوضح له «الوطن»، أن هذا التقرير يتعلق في مجمله بموضوع تأمين الأفران وارتفاع الأسعار فيها، وأي شيء يخص الأسعار هو مسؤولية المدير المالي والتجاري واللجان وليس المدير العام، ويجب أن يتم سؤال تلك اللجان وليس أمر الصرف، لأنني لا أعرف ولا أتدخل في التفاصيل.

كما رصدت البعثة التفصيلية وجود آلات تم ترقيت قديماً ولكنها مازالت تعمل الآن ضمن الشريحة، كذلك الحال لا يوجد بطاقات عمل للآليات الثقيلة، وتم مسك بطاقات اعتباراً من شهر أيار ٢٠٢٠.

**مستودعات مفتوحة**

ومن خلال تدقيق البعثة التفصيلية في مستودعات الشركة تبين وفق التقرير شراء مواد من دون وجود حاجة فعلية لها وترتكها في المستودعات، وهي زيادة عن الحد المخزنية المسموح بها، وقسم من هذه المواد من خارج القطر، وانتهت فترة الصالحان لها من دون استخدامها، ومنها قارزة ملطحة الإسمنت بقيمة أكثر من ٣٧٨ مليون ليرة وقطع لمطاحن الإسمنت ولايباط.

وكشفت التقرير التفصيلية عدم وجود تطابق بين رصيد بطاقة المواد المسوكة من أمين المستودع ورصيد بطاقة مراقبة الخزائن المسوكة لدى دائرة التكاليف، وعدم وجود أساس واضح تعتمد عليه عملية إدخال المواد الأولية إلى المستودعات بسبب اختلاف الأساليب المتبعة في التخزين منها في العراء وكذلك في البهترات، الأمر الذي نجم عنه فروقات كبيرة بين الأرصدة الفعلية والأرصدة الدفترية لحزن المواد.

**هدر في الإنتاج**

ومن خلال دراسة البعثة التفصيلية لتكاليف الإنتاج لعام ٢٠١٩ وفق التقرير تبين وجود هدر كبير في مستلزمات الإنتاج أدى إلى خسارة كبيرة للمال العام من دون وجود أي تبرير لها، حيث بلغ الهدر في استخدام ساعات الماكزرة ١٧٨٣١٨٧ كعب و٢٠٠ مليون ليرة سورية بينما قدر الهدر في القيول المستخدم بحدود ١٢٨٩٢ طناً بقيمة ٢٠١٩ مليون ليرة سورية وفي مادة الإسمنت أن العقد يحتاجه خطة ٢٠١٩.

ومن خلال كتاب رئيس قسم الكسارات أن

هذا المتعهد لا ينفذ التزاماته وخصوصاً الدوام يوم الجمعة حيث تتم تغذية الكسارة بواسطة الآليات الشركة، ووجود نقص كبير في الكميات التي وردت عن الغضار والكلينك المستخدم في الأعمال.

**آليات غير منضبطة**

وضبط التقرير أن أغلب الآليات باستثناء آليات الحركة غير مسجلة لدى مديرية النقل وغير مؤمن عليها، وكذلك وجود سيارات مفترزة من دون وجه حق منذ ٢٠١٧ ولادة عام ولكن لم يجدد الفرض حتى اليوم، وكذلك عدم وجود محاضر تنسيق بالقطع التبديلية للآليات خلال عمليات الإصلاح، وعدم تحديد المسافات الشهرية حتى الآن لآليات الشركة، كما رصدت البعثة التفصيلية وجود آلات تم ترقيت قديماً ولكنها مازالت تعمل الآن ضمن الشريحة، كذلك الحال لا يوجد بطاقات عمل للآليات الثقيلة، وتم مسك بطاقات اعتباراً من شهر أيار ٢٠٢٠.

**مستودعات مفتوحة**

ومن خلال تدقيق البعثة التفصيلية في مستودعات الشركة تبين وفق التقرير شراء مواد من دون وجود حاجة فعلية لها وترتكها في المستودعات، وهي زيادة عن الحد المخزنية المسموح بها، وقسم من هذه المواد من خارج القطر، وانتهت فترة الصالحان لها من دون استخدامها، ومنها قارزة ملطحة الإسمنت بقيمة أكثر من ٣٧٨ مليون ليرة وقطع لمطاحن الإسمنت ولايباط.

وكشفت التقرير التفصيلية عدم وجود تطابق بين رصيد بطاقة المواد المسوكة من أمين المستودع ورصيد بطاقة مراقبة الخزائن المسوكة لدى دائرة التكاليف، وعدم وجود أساس واضح تعتمد عليه عملية إدخال المواد الأولية إلى المستودعات بسبب اختلاف الأساليب المتبعة في التخزين منها في العراء وكذلك في البهترات، الأمر الذي نجم عنه فروقات كبيرة بين الأرصدة الفعلية والأرصدة الدفترية لحزن المواد.

**هدر في الإنتاج**

ومن خلال دراسة البعثة التفصيلية لتكاليف الإنتاج لعام ٢٠١٩ وفق التقرير تبين وجود هدر كبير في مستلزمات الإنتاج أدى إلى خسارة كبيرة للمال العام من دون وجود أي تبرير لها، حيث بلغ الهدر في استخدام ساعات الماكزرة ١٧٨٣١٨٧ كعب و٢٠٠ مليون ليرة سورية بينما قدر الهدر في القيول المستخدم بحدود ١٢٨٩٢ طناً بقيمة ٢٠١٩ مليون ليرة سورية وفي مادة الإسمنت أن العقد يحتاجه خطة ٢٠١٩.

ومن خلال كتاب رئيس قسم الكسارات أن